

التدقيق الداخلي في الجهات الحكومية ودوره في مكافحة الفساد

وظيفة التدقيق الداخلي

- التدقيق الداخلي هو وظيفة إدارية تقوم بتقييم عمليات المؤسسة والضوابط الداخلية بشكل منهجي وتقديم الحلول في الوقت المناسب.
- أما عمليات التدقيق الداخلي هي أنشطة يقوم بها متخصصون يتمتعون بفهم عميق لمهمة المؤسسة وثقافتها وأنظمتها وعملياتها وبيئة التشغيل ومتطلباتها.

يلعب التدقيق الداخلي في الجهات الحكومية دوراً مركزياً في تقديم الضمانات والمشورة فيما يتعلق بـ:

- إدارة المخاطر.
- الضوابط الداخلية.
- توقع الاحتياجات المستقبلية.

دور التدقيق الداخلي في مكافحة الفساد

- يلعب التدقيق الداخلي دوراً أساسياً في الحفاظ على النزاهة ومكافحة الفساد في المؤسسات الحكومية من خلال:
- توفير بيئة رقابية ذات أهداف واضحة تحرص على التزام القيادات بقيم النزاهة العامة.
 - ضمان كفاءة أداء المؤسسات والتزامها بالقوانين.
 - التأكد من تماسك آليات الرقابة ووجود آليات واضحة للرد على الاشتباهات الموثوق بها.
 - تسهيل عمليات الإبلاغ دون الخوف من الانتقام.
- وهذه التطبيقات وغيرها تعمل على زيادة ثقة المواطن في المؤسسات الحكومية وطرق إدارتها.

تعريف

التدقيق الداخلي

التدقيق الداخلي هو نشاط مستقل وموضوعي، يقدم تأكيدات وخدمات استشارية بهدف إضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها، ويساعد هذا النشاط في تحقيق أهداف المؤسسة من خلال اتباع أسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسين فاعلية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر و الرقابة

رسالة

التدقيق الداخلي

تعزيز وحماية قيمة المؤسسة من خلال تقديم التأكيد و المشورة والبصيرة الموضوعية و المستندة على المخاطر، لأصحاب المصلحة.



منهجية التدقيق الداخلي في الجهات الحكومية

دعماً لجهود توطيد وتطوير فاعلية التدقيق الداخلي في الجهات الحكومية، أصدر ديوان المحاسبة "منهجية التدقيق الداخلي للجهات الحكومية" لتساهم في المحافظة على التميز المهني الاستراتيجي لمكاتب التدقيق الداخلي، وتكون دليلاً مرجعياً لآليات العمل والأداء لنشاط التدقيق الداخلي من أجل العمل على تطبيق أفضل الممارسات المهنية المعترف بها دولياً في هذا النطاق.





مكاتب التدقيق الداخلي ودورها في الخطوط الثلاث

يعتبر الفساد واحدا من المخاطر التي تواجه الجهات الحكومية، ومن أجل مواجهته ومواجهة المخاطر ذات الصلة توجد خطوط ثلاث في النسق الإداري لجميع تلك الجهات.

يتمثل الخط الأول في الإدارات المسؤولة عن العمليات التشغيلية.

أما الخط الثاني فيتمثل في العمليات الإشرافية والرقابية متمثلة في تقديم الخبرات والدعم والمراقبة وطرح التحديات بشأن المسائل المتعلقة بالمخاطر.

أما الخط الثالث فهو "التدقيق الداخلي" الذي يقوم بتأكيد موضوعي حول إجراءات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة والتي تشمل تقييم أعمال خطوط الدفاع الأول والثاني.



القرار 283 لسنة 2011 الصادر من مجلس الوزراء

بتاريخ 13 فبراير 2011 أصدر مجلس الوزراء القرار رقم 283 ويقضي بالتالي:

تكليف كافة الجهات الحكومية بإنشاء مكتب للتفتيش والتدقيق يتولى الإشراف والمتابعة على جميع الأعمال المتعلقة بالشؤون المالية والإدارية والتنسيق مع الجهات الرقابية المختلفة لضمان انضباطها وفق أحكام القانون ومقتضيات الحفاظ على المال العام، وتحقيق المصلحة العامة على أن يتولى أحد القياديين في هذه الجهات مسؤوليتها وتكون تحت الإشراف المباشر للوزير.

أنواع التدقيق الداخلي



الجهات الخاضعة لتطبيق القرار 283

الوزارات والإدارات
الحكومية

الجهات الحكومية
المستقلة

الجهات الملحقة
والشركات

تدقيق الالتزام

يهدف تدقيق الالتزام إلى مراجعة بعض الأنشطة المالية أو التشغيلية للجهة المعنية بغرض تحديد توافقها مع شروط وقواعد وأنظمة محددة ومن مسؤوليات مكتب التدقيق الداخلي تحديد ما إذا كانت أنظمة الرقابة الداخلية كافية وفعالة والتحقق من إلزام الإدارات التي يتم تدقيقها بالمتطلبات التشريعية والقوانين ذات العلاقة.



تدقيق أنظمة المعلومات

هو أي نشاط يتم تنفيذه كجزء من مهام مكتب التدقيق الداخلي والذي يتطلب الأخذ بعين الاعتبار أنظمة المعلومات وأي عمليات تستخدم أنظمة المعلومات لدعم تنفيذ أنشطته.



التدقيق التشغيلي

عملية مراجعة وتقييم منهجية لكفاءة وفعالية واقتصادية العمليات الخاضعة لرقابة الإدارة في الجهات الحكومية، وتقوم مكاتب التفتيش والتدقيق برفع التقارير بنتائج هذه العملية للإدارة العليا مع إرفاق توصيات لتحسين هذه العمليات.



التدقيق المالي

مراجعة الدورة المالية والمحاسبية لتقييم ما إذا كانت الالتزامات والموافقات واستلام وصرف الأموال يتم تسجيلها ومعالجتها و إعداد التقارير بها بشكل سليم.

ويتم أيضا من خلال هذا التدقيق تقييم ما إذا كانت هناك إجراءات رقابية كافية لمراقبة الأموال والأصول المتداولة والرأسمالية وما إذا كانت هناك إجراءات رقابية على عمليات استحواذ واستخدام الموارد في الجهة إضافة الى أي جوانب أخرى ذات علاقة.



مهام التدقيق الداخلي

أهم المهام

- تقييم كفاءة وفعالية العمليات، حماية الأصول، موثوقية ونزاهة التقارير، الالتزام بالقوانين والأنظمة والسياسات والعقود.
- تقييم كل عناصر إدارة المخاطر ونظام الرقابة.
- تقييم أعمال الجهة الحكومية بشكل كامل بما في ذلك الفروع والإدارات والعمليات التشغيلية.



موقع مكتب التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي

يتبع مكتب التدقيق الداخلي أعلى سلطة في الجهة الحكومية (الإدارة العليا / لجنة التدقيق) مع ضرورة وجود استقلالية تنظيمية، ولضمان الجودة يفضل أن يتكون مكتب التدقيق الداخلي من مدير / مدقق رئيسي / مدقق داخلي.

استقلالية مكتب التدقيق الداخلي

- للعمل على ضمان استقلالية مكتب التدقيق الداخلي يجب الأخذ بعين الاعتبار:
- يتم تنفيذ أعمال مكتب التدقيق الداخلي بناء على المعايير الدولية للممارسة المهنية.
- يتم رفع تقارير مكتب التدقيق الداخلي إلى أعلى سلطة في الجهة الحكومية ليتمكن المكتب من تنفيذ أعماله باستقلالية.
- يجب أن يكون لمكتب التدقيق الداخلي قنوات اتصال فاعلة مع الإدارة العليا.

يعتبر وجود ميثاق للتدقيق الداخلي من أهم عوامل نجاح مكتب التفتيش والتدقيق، حيث يساهم الميثاق في تأكيد استقلالية المكتب وتحديد تبعية إدارة التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي، كما يضمن الميثاق وجود بنود خاصة بتسيير عمل إدارة التدقيق الداخلي بالجهة مثل صلاحية الوصول غير المقيد إلى السجلات، كما يجب اعتماد ميثاق التدقيق الداخلي من لجنة التدقيق أو أعلى سلطة بالجهة ويتم مراجعته سنوياً.

ميثاق التدقيق الداخلي

